وبصرف النظر عن الخطط التي توضع وتنشر وقد يكون من أهدافها ان تلعب دورا في الحرب النفسية التي تشن على العرب ، او في استجلاب الاموال من دول الغرب فان صناعات المعادن — وهي أحد الاسس للتقدم التكنولوجي — في بلد لا تجبر موارد طبيعية معينة على أن يتجه قدر من التصنيع كبير اليها، تمثل ٢٣٪ فقط من مجموع الانتاج الصناعي، وتغطي ١٨ ٪ من الصادرات الصناعية . ولكن المفارقة هنا ان هذه الصناعة وهي التي تعرف عادة بكفالة رأس المال تقدم عملا النسبة قدرها ٢٩ ٪ من اليد العاملة في الصناعة .

كما أن الصناعات الكيماوية ، ورغم شهرة البحوث الاسرائيلية في الكيمياء منذ حاييم وايزمان رئيسهم السابق والعالم الفذ في الكيمياء في عصره لم تدخل الصناعات الكيماوية عامة والبتروكيماوية الا بالتعاون مع شركات عالمية للكيماويات والعطور والادوية ، وان كانت القدرات العلمية والخبرة التقنية قد اتاحت اقامة مؤسسات خاصة للعناية بالابحاث في هذه المجالات .

وفي مجال صناعة الطائرات وهي التي تدل بالفعل على تقدم تكنولوجي كبير نجد اسرائيل على الدوام تلجأ للمعونة الخارجية اذ تشتري على سبيل المثال مصنعا لتصميم طائرة نفاثة امريكية ذات ٧ مقاعد تصلح لرجال الاعمال . ومع ما ثبت من سرقة اسرائيل لتصميم طائرات الميراج نجدها تلجأ الى امريكا للاتفاق بعد المعونة الفنية لانتاجها محليا . صحيح ان الاموال اللازمة لهذا النشاط كبيرة ولكن لو أنها الاموال فقط لما كانت اسرائيل لتعنى كثيرا بضرورة اللجوء الى امريكا ، فيتم الاتفاق اخيرا على تصنيع سوبر ميراج بمحرك الفانتوم .

الصور الاسرائيلية المتناقضة واسبابها

ان العرض السابق يبرز أن الصورة الاسرائيلية في هذه النواحي تتناقض من زاوية تواجد جوانب ايجابية متقدمة جنبا الى جنب مع جوانب اخرى سلبية . ولكن التناقض لا يقف عند هذا الحد . فهناك معدل سنوي للنمو يعتبر اعلى المعدلات في العالم بعد اليابان ويدور حول ١١ ٪ ، مما يثير التساؤل عما اذا كان نتيجة قدرات وتطوير تكنولوجي خاص ، ولكن البحث يثبت انه في الواقع كانت نتيجته ان اتيحت لاسرائيل الاستثمارات بصورة قد لا تجاريها فيها دولة اخرى سواء كان ذلك من نهب ممتلكات العرب ومن افراج بريطانيا عن ارصدة فلسطين الاسترلينية المجمدة دفعة واحدة في ١٩٤٨ وما حصلت عليه من المانيا من تعويضات والقروض والهبات الضخمة بحيث اصبح ما حصلت عليه اسرائيل حتى منتصف الستينات يوازي ٣٠٠٠ دولار لكل اسرائيلي ، ذلك فضلا عن الدعم الامريكي بعد ١٩٦٧ والذي باعتراف كل الدوائر فاق كل ما قدمت امريكا لاسرائيل قبل ذلك اضعافا . وصار التراكم الرأسمالي يفسر ما بين ٣٠ الى ٤٥ ٪ من اجمالي النمو في الناتج القومي في اسرائيل بالمقارنة بنسبة قدرها ٢٠ الى ٢٥ ٪ في دول اوربا الغربية . ويؤكد تلك الحقيقة لانخفاض معدل النمو الى ٧ ٪ في ١٩٦٥ ، ١،٥٪ في ١٩٦٦ حين انخفضت القروض وارتفعت البطالة الى ٣،٣ ٪ في ١٩٦٤ ، ٦،٦ ٪ في ١٩٦٦ ، ١٠،٥ ٪ في ربيع ١٩٦٧ .

ولان اسرائيل بلد فقيرة الموارد الطبيعية نسبيا ، فقد كان المنتظر ان تستغل القدرات الفنية والتقنية التي تتوفر لها بفضل هذا الجهد العلمي الكبير ونوعية المهاجرين اليها ، والدعم الامبريالي في تصدير الخبرة الفنية الى البلدان النامية في عديد الانشطة من زراعة ومبيدات وتعمير وانشاء وتصنيع وهكذا . ومع أنها قد قطعت شوطا في هذا الاتجاه بالفعل الا ان الوقائع تثبت في بلد بعد الاخر عدم ارتفاع القدرات الفنية والتقنية الى الحد الذي وصلت بها الدعاية اليه ، وبدأ بالتالي ينحسر ذلك المد الاسرائيلي .

ولانها بلد فقيرة الموارد فقد كان منتظرا ان تتحول اسرائيل في تجارتها وصادراتها من الصناعات التقليدية مثل الماس المصقول والنسيج واللعب الخشبية والاسمنت والاطارات الى الصناعية النامية مثل المعدات الالكترونية والادوات العلمية والكيماويات وهي المنتجات التي تقل فيها نفقات النقل ، ويمكن تطوير المهارات والمعرفة الفنية في انتاجها . ولكن ميخائيل برونو في كتابه مشاكل التطور الاقتصادي في اسرائيل من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ يضع علامة الاستفهام الرئيسية حول مقدرة اسرائيل على احداث هذا التحول .

ولانه فيما قبل البترول الذي تستولي عليه اسرائيل من سيناء حاليا ، فان مصادر الطاقة التقليدية والمعروفة تكاد تصطدم فيها ، الا من حقول الغازات البسيطة في روش زوهار التي تستخدم